إشكالية «المجتمع المدنيّ» في الثقافة السورية الراهنة

طيّب تيزيني

الخارطة الثقافيّة السوريّة بعد وفاة الرئيس الأسد

في سوريا هذه الأيام حوارٌ بين جموع من المثقفين حول عدد من القضايا الثقافيّة والسياسيّة، ربما ما كان لها أن تَظْهر في عقود منصرمة، واتّصلتْ بخصوصيّة النظام الثقافيّ الذي أنتجه نظامٌ سياسيٌّ ذو بنية شموليّة معيّنة. ويلاحَظ أنّ ذلك الحوار أنتج أطيافاً من مسائل وتداعيات ذات علاقة بقضايا الإعلام والتعليم العالي والنظام القضائيّ وغيره، جنباً إلى جنب مع ما يُعتبر استحقاقاتٍ رئيسةً على الصُّعُد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتنظيميّة. ويأتي هذا الحوار في سياق حالَيْن كبْريَيْن تخترقان المجتمعَ العربيَّ في معظم حقوله وحيثياته، وهما: وصولُ هذا المجتمع إلى ما ندعوه «حُطاماً،» وتدفُّقُ النظام العوليّ الإمبرياليّ باتجاهه. واللافت أنّ عملية التدفُّق هذه باغتت القوى العربيّةَ، فأحدثتِ اضطراباً، وأنتجتْ أسئلةً كبرى ماتزال تَفْرض نفسَها على السياسيِّين والمثقفين والمفكّرين العرب، بل على أوساط جموع من سواد الأمّة.

وترافَقَ ذلك مع دخول آثار الثورة المعلوماتيّة وثورة الاتصالات، لتُسْهم في تعميق الوعي الفاجعيّ في نطاق معظم تلك الفئات، يداً بيد مع وعْي الإحباط والتشظّي. وإذا كان تفكُّكُ الاتّحاد السوفييتيّ قد أفضى إلى استفراد العالم أميركيّاً عوليّاً، وجعلتْ ثورتا المعلومات والاتصالات ذلك ممكناً حيث يسعى القرنُ الأميركيّ إلى تلخيص الكون بـ «القرية الكونيّة الواحدة،» فإنّ حرب الخليج الثانية أتَتْ بمثابة أول «تجربة تطبيقيّة» لقوّة النظام العوليّ الإمبرياليّ الجديد. ثم برزت «التجربةُ التطبيقيّة» الثانية لقوّة هذا النظام في حرب كوسوفو، لتقدّم نتائج وعقابيلَ أحدثتْ رعباً في العالم، وخوّلتْنا وضعَ يدنا على ما نراه حاسماً في ذلك النظام: وهو أنّه نظامٌ شاملٌ يسعى إلى ابتلاع الطبيعة والبشر في سبيل تمثُّلهم ثم تقيُّئهم سِلَعاً. ففي حرب كوسوفو جرتْ محاولاتٌ حثيثة لتفكيك الهُويّات الوطنيّة، وإحياء الهُويّات الإثنيّة والطائفيّة والمذهبيّة التي من شأنها ـ في ظروف معيّنة ـ أن تُعوِّق التقدُّم التاريخيّ؛ كما جرى تهشيمُ ما نُظر إليه على أنّه مُعوِّق لعملية تفكيك البلقان سياسيّاً وثقافيّاً وجغرافيّاً. والطريف أنّ النظام العوليّ ـ بقيادة الولايات المتحدة ـ قدّم ذلك بمثابة «إعادة بناءٍ لتلك المنطقة ديموقراطيّاً،» وعلى أساس «احترام حقوق الإنسان.»

في هذا وذاك، حَدَثَ تقاطعٌ بين الداخل العربيّ والخارج العوليّ على خلفيّة الديموقراطيّة. وقد قرأ مثقفون سوريُّون هذا التقاطُعَ، وانتهوا إلى أنّ ابتلاع الديموقراطيّة في المجتمع العربيّ يوازيه ـ حالياً ـ عصرُ انهيارها على يد النظام العوليّ الجديد. ولكنّ مثقفين سوريِّين آخرين قرأوا التقاطع المذكور بوصفه تضاداً قاطعاً بين الحقْلين المعْنيَّيْن، فرأوا في الخارج العوليّ مَخْرجاً من الحُطام العربيّ المتّسم بغياب الديموقراطية في المقام الأول. وينبغي أن نضيف إلى ذلك فريقاً ثالثاً من المثقفين السوريِّين رَفَضَ الموقفَيْن المومأ إليهما، الداخل العربيّ والخارج العوليّ، ليتّجه إلى «الخلف» باحثاً فيه عن أصالةٍ ما يستمدّ منها الاطمئنانَ والحمايةَ من «مخاطر العصر» الذي أَدْخَلَ البشريةَ في عنق الزجاجة، أيْ في «جاهلية القرن الحادي والعشرين،» بعد أن كان سيّد قطب قد تَحدَّث في حينه عن «جاهلية القرن العشرين.»

وإذا توخَّيْنا مزيداً من الدقّة في ضبط الخارطة الثقافيّة السوريّة في مرحلةِ ما بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد، تعيّن علينا أن نشير إلى قطاع رابع من المثقفين لا يُسْتهان بوجوده، وتقوم أطروحتُه على أنّ تغيُّراً حقيقيّاً لم يعدْ حدوثُه محتملاً. ويجري تسويغُ ذلك إمّا انطلاقاً من الاعتقاد بأنّ المهمّات والاستحقاقات غدتْ أضخم من أن يُمْكن التصدّي لها لأنّ ذلك هو بمثابة تصدّ لقوى عالميّة عملاقة

متواطئة مع طغم الفساد والإفساد في الداخل؛ وإمّا في ضوء التشبُّث بمواقف عدميّة متأثِّرة بتجارب داخليّة مريرة وبإيديولوجيا «أفول الإيديولوجيّات» المتحدِّرة من الولايات المتحدة، يداً بيد مع «ما بعد الحداثة» التي يجري تقديمُها على أنّها تدعو إلى إسقاط «الأنماط الأساسيّة» (مثل العقلانيّة والحداثة والديموقراطيّة والعلمانيّة والمجتمع المدنيّ) بسبب «استنفادها التاريخيّ.» ومن ثمّ يَستنتج ذلك القطاعُ من المثقفين أنّ ما نسعى إليه راهناً تحت عناوين «الدولة الوطنيّة» و«العلمانيّة» و«الهوية الوطنيّة» و«القوميّة» الخ... لم يعد ذا مصداقيّةٍ معرفيّةٍ وتاريخيّةٍ؛ وبالمقابل ـ وهذا يتمّم ذاك ـ فإنّ «معاندة العصر الجديد» سوف تكون بمثابة إمعانٍ في محاولة عابثةٍ لإيقافِ ما لا يمكن الوقوفُ في وجهه.

ولا يصحّ إغفالُ فئة أخرى من المثقفين، الذين حقّقوا ـ بوصفهم كذلك، أيْ مثقفين ـ مكاسبَ ماديّةً أو إداريّةً أسهمتْ في إدراجهم في حقل التكنوقراط والموظّفين «الثابتي المواقع»، فتحوّلوا «مثقفين موظفين» أو «موظّفين مثقفين» يَحْرصون على الأوضاع كما هي، دون تغيير أو إصلاح أو تحديث. ولذلك فهم يحرصون الآن على تَجْسير العلاقة بين النظام السياسيّ والجمهور الواسع، ولكنْ على نحوٍ يَسْمح باستبقاء امتيازاتهم ومكتسباتهم المشكوكِ في نزاهتها وفي الطرق التي أدّت إليها؛ وهذا ما يُسيء إلى الفريقين المذكورَيْن كليْهما: الجمهور، والنظامِ السياسيّ الراهن في توجُّهه الإجماليّ نحو الإصلاح والتطوير والتحديث الوطنيّ الديموقراطيّ.

سياق الدعوة إلى «المجتمع المدنيّ»

في ذلك المناخ الثقافيّ، وفي ما يتطابق معه من مناخٍ سياسيٍّ يحمل عنوان «مرحلةٍ انتقاليّةٍ» معقّدةٍ ومركّبةٍ وغير متبلورة في كثير أو قليل من أوجهها واحتمالاتها، برزت الدعوةُ إلى «المجتمع المدنيّ» من قِبل فريق من المثقفين بوصفه مبتدى العمل الثقافيّ السياسيّ في المرحلة الجديدة. وجدير بالاهتمام أنّ المثقفين الذين راحوا ينادون بالمجتمع المدنيّ قد يصحّ النظرُ إليهم في ضوء التمييز بين الفريق الأول والفريق الثاني، اللذَيْن أتيْنا على ذكرهما: الأول الذي انطلق من القول بغياب الديموقراطيّة في الداخل كما في الخارج العولميّ، ووصل إلى أنّ «المجتمع المدنيّ» ـ بما يشترطه من حضورٍ ديموقراطيّ ـ يأتي ردّاً على ذلك؛ والفريق الثاني الذي يرى في الاندراج، ما أمْكن، في النظام العولميّ الجديد حلاً لإشكاليّة غياب الديموقراطيّة في الداخل، نظراً إلى أنّ النظام المذكور كما يُقال هو المنقِذ لنا من «الاستبداد» الداخليّ، خصوصاً إذا كان الأمر متّصلاً بـ «الخصخصة الاقتصاديّة» و«الليبراليّة السياسيّة الجديدة» و«اقتصاد السوق» المتحرِّر من مثل الضوابط التالية: العدالة في توزيع الثروة، ونظام الضمان الصحيّ والاجتماعيّ، والقطاع العامّ، والدولة المحكومة بآلية السوق وحدها.

وهنا تلزم الإشارةُ إلى أنّ ممثّلي هذا الفريق الثاني قد لا يتجاوزون العشرات؛ في حين أنّ أفراد الفريق الأول ـ ويُعَدُّون بعشرات الآلاف ـ هم مَنْ يمثّل الجسدَ الأكبرَ من «أصدقاء المجتمع المدنيّ.» ومن شأن هذا أن يضع يدنا على «حُكْم قيمة» جرى استنباطُه من خلال بعض الدارسات والمقاربات الميدانيّة التي قمنا بها مع بعض طلاّب الدارسات العليا، وهو أنّ هؤلاء المثقفين أناس وطنيُّون ديموقراطيُّون. ولكنْ أنْ يكونوا ما هم عليه لا ينفي أن يكونوا ـ ويكونَ غيرُهم ـ بشراً يخطئون ويصيبون، بل ربما يُخْطِئون كثيراً ويصيبون قليلاً. ويبقى حُكْمُ القيمة هذا مَنُوطاً بالممارسة العمليّة والنظريّة السوسيوثقافيّة التي يُنجزونها **أولاً**، وبوجهات النظر المنهجيّة والمعرفيّة التي تمثّل مرجعياتِ مَنْ يُطْلق حُكْمَ القيمة هذا **ثانياً**. بيد أنّ اللاحقة التالية قد تكون حاسمةً

بالنسبة إلى تقويم ما يقوم به أولئك على أرض الواقع، ونعني بذلك أنّ خصومَ دعاة المجتمع المدنيّ الوطنيّين الديموقراطيّين قد يمارسون تأويلاً سياسيّاً إيديولوجيّاً لنشاط هؤلاء يَجْعل منهم أناساً يأتمرون بأوامر «العدوّ الأجنبيّ،» بهدف التشكيك في صدقيّتهم الوطنيّة والقوميّة الديموقراطيّة أمام أعْين جمهور السواد الأعظم. وقد يكون من طريف الموقف أن نتبيّن أنّ بعضَ مَنْ يقوم بعملية التشكيك المذكورة ربّما يقع هو نفسه في التُّهمة التي يُطْلقها في وجه أولئك. ومن شأن هذا أن يعني أنّنا ـ في الحال التي تخصّ هؤلاء المشكّكين ـ حيال خطاب إيديولوجيّ سياسيّ قدْحيّ. ولذلك، وفي سبيل الحفاظ على صدقيّة البحث المعرفيّة، نُقصي هنا الخطابَ الذي قد يَسْتخدمه هذا الفريقُ أو ذاك.

أتى الحديثُ عن «مجتمعٍ مدنيٍّ» في سوريا منذ بضعة أشهر متزامناً مع ظهور الحديث عن ضرورة القيام بإعادة بناءٍ للبنى والهياكل والمؤسّسات الاقتصاديّة والسياسيّة والتعليميّة والقضائيّة وغيرها. وقد أفْصح ذلك عن نفسه بصيغة تطوير هذا كلّه وتحديثِهِ بأفق وطنيّ ديموقراطيّ. ولعلّنا نرى في «خطاب القَسَم،» الذي قدّمه رئيسُ الجمهورية العربيّة السوريّة الدكتور بشّار الأسد، وكذلك في «حديثه» إلى صحيفة **الشرق الأوسط** في ٢٠٠١/٢/٨، مرجعيتَيْن اثنتَيْن لتلك الصيغة التطويريّة. أمّا اللافت في هاتَيْن المرجعيتَيْن فقد يتمثّل في التأكيد على أنّ ما يحتمله البلدُ راهناً هو ما ينبغي الشُّغل عليه. ومن ثمّ، فإنّ هذه الصيغة، التي تمتلك أو تُضْمِر جدليةَ الواقع والفكر وجدليةَ الواقع والممكنات، تقدّم نفسَها رؤيةً منهجيّةً لكيفية حلّ المشكلات الموروثة والجديدة. وعلى هذا، فالحديث هنا **مشروط** بالانطلاق من بلدٍ ذي تركيب اقتصاديّ سياسيّ وسوسيوثقافيّ معيّن، وليس الحديث هكذا بإطلاق خارج التاريخ أو داخل أيّ تاريخ. وهذا الحديث هو، كذلك، أمر يستدعي الحفاظَ على خصوصيّة التركيب المذكور، بحيث لا يصحّ التعاملُ معه كما نتعامل مع أمر آخر، بالاعتبار المنهجيّ. وبتعبيرٍ آخر نقول إنّ المشروطيّة الأولى قد تتحدّد بجدليّة الواقع والممكنات، في حين قد تتحدّد المشروطيةُ الثانية بجدليّة الواقع والمنهج؛ وكلتاهما تُفضي إلى الأخرى. ومن شأن هذا أن يعني أنّ أنبلَ الأفكار وأكثرَها تقدُّميّةً يمكن أن تتحوّل إلى نقيضها إنْ وُضعتْ في مرحلة تاريخيّة لا تحتملها. وفي هذه الحال، يكون أصحابُ هذه المحاولة قد فرّطوا في هذه الأفكار لمرحلة أخرى قد تحتملها، **أولاً**؛ ويكونون قد أسْهموا في إضعاف الحركة الوطنيّة الديموقراطيّة العقلانيّة، بل يجدون أنفسَهم مرغمين على الدخول في الأنفاق بعد خروجهم إلى الشمس، **ثانياً**؛ ويكونون ـ **ثالثاً** وأخيراً ـ قد استَفَزّوا ما يُمْكن أن يُعتبر أعشاشَ دبابير ربما مازالت تسدُّ الأفقَ وتضيِّق الخناقَ على الزَّرْع والضَّرْع والعباد، كما على مَنْ رَهَنَ نَفسه لاتجاه التطوير والإصلاح والتحديث الوطنيّ الديموقراطيّ.

ذلك الموقف المركّب يأتي تعبيراً عن اختراق المشروطيّة الأولى وامتهانِها والازدراءِ بها. فجدليّة الواقع والممكنات لا تَرْفض الإقرارَ بالإرادة السياسيّة التاريخيّة في أيّ مشروع سياسيّ ثقافيّ، ولكنّها تَرْفض الأخذَ بنزعة إرادوية تضع الرغبات فوق الواقع التاريخيّ المجتمعيّ المشخّص. أمّا اختراق المشروطيّة الثانية (جدلية المنهج والواقع) فيُفصح عن نفسه من خلال الاعتقاد بوجود كيفيّات ثابتة للتعامل مع مفهوم أو آخر، ومن شأن هذا أن يسدَّ الأبوابَ أمام استنباط كيفيّات جديدة يمكن الاحتكامُ إليها في إطار التنهيج لمشكلات تنتمي إلى مجتمعٍ شديد التعقيد. وفي مثل هذا الحال، يجري اللجوءُ إلى منهج معيّن في حرْفه دون روحه، أيْ إلى الرماد دون الوهج. وهذا ما حدث ويحدث، خصوصاً، على صعيد تناول المنهج التاريخيّ الجدليّ الهيجليّ أو الماركسيّ. إذ

طيب تيزيني

إنّ أنبل الأفكار وأكثرها تقدُّميَّة يُمكن أن تتحوَّل إلى نقيضها، إنْ وُضعتْ في مرحلة تاريخيَّة لا تحتملها

في هذا الحقل يُطْرح مثلُ التساؤل التالي: مِنْ أين ننطلق نحن في سوريا، مِنْ هيجل الذي كان يرى أنّ المجتمع المدنيّ يتأسَّس على الدولة، أم مِنْ ماركس الذي كان يرى أنّ هذه الدولة تتأسَّس على المجتمع المذكور، أم من مرجعيّة أخرى قد تَسْتَلْهم هذَيْن الموقفَيْن بقدر أو بآخر؟!

إنّ بحثاً علمياً ميدانياً مشخَّصاً يَسْتلهم ما يراه منهجاً مناسباً هو المخوَّل تقديمَ إجابات أوليّة مفتوحة على صعيدِ ما نحن بصدده. وغيرُ ذلك إنَّما يسيء إلى المنهج المعنيّ، وإلى المجتمع الذي يُراد لهذا المنهج أن يتناوله.

الدولة والمجتمع المدنيّ والمجتمع العموميّ

والآن، إذا لاحظنا أنّ المجتمع العموميّ والدولة القانونيَّة وإرهاصاتٍ من المجتمع المدنيّ كانت قد قُضِمتْ شيئاً فشيئاً من قبل نُخَبٍ سياسيَّة وماليَّة وتجاريَّة وعسكريَّة أتت من التاريخ وانتصبتْ بعد ذلك ضدّ نموِّه، فإنّ حديثاً عن كيفيَّة إعادة البناء سيكون عبئاً جديداً يضاف إلى تلك الوضعية إذا ما وَجَّهَ أصحابُ هذا الحديث نشاطَهم من السفح إلى الجبل، هكذا دون توسُّطاتٍ واستراحاتٍ وتأمُّلاتٍ في الواقع الكثيف وفي الممكنات المحتملة فيه. وبصيغة أخرى، نلاحظ أنّ أولئك يمتلكون الضميرَ الوطنيَّ والنوايا الطيِّبة، ولكنَّهم يتنكَّبون عن المعطيات الواقعيَّة التي تُنيخ بكَلْكلها على الواقع الكثيف. وهم، لهذا، يتحمَّلون مسؤوليَّةً معرفيَّةً وسياسيَّةً أكثر ممَّا يتحمَّلها غيرُهم في عملية التطوير والإصلاح والتحديث الوطنيّ الديموقراطيّ.

إنّ الأستاذ ميشال كيلو، بوصفه أحدَ نماذج الدعاة إلى المجتمع المدنيّ، يؤسِّس لآرائه حول «السلطة والدولة والمجتمع المدنيّ» بالفكرة التي ترى أنّ بناء الدولة ـ وطنيَّةً وغيرَ وطنيَّةً ـ أمرٌ غيرُ ممكن دون مجتمع مدنيّ أو غير مدنيّ. وبتعبيره هو: «المجتمع المدنيّ، أم الدولة الوطنيَّة؟.. وكأنّ بناء الدولة ـ وطنيَّة وغير وطنيَّة ـ ممكن دون مجتمع مدنيّ أو غير مدنيّ.»[1] فبحسب ذلك، يتعيّن على المرء أن يُقِرّ بوجود «الدولة» مقترنةً دائماً بـ «المجتمع المدنيّ،» من حيث الأساسُ التاريخيُّ. ولكنّ هذا يتجاوز واقعةً تاريخيَّةً، هي أنّ المجتمع المذكور أتى بعد الدولة لأنَّه جَسَّدَ مرحلةَ نموّ اجتماعيّ تبلورتْ خصوصاً في المجتمع البورجوازيّ الحديث؛ وأنّ «الدولة» أفْصحتْ عن نفسها مع تشكُّل المجتمع المنقسم طبقيّاً، سواء ظهر ذلك عَيْناً أم تلفّع بأرْديةٍ إيديولوجيَّةٍ ما. ولعلّ الأستاذ كيلو خلط هنا بين المجتمع **المدنيّ** و«المجتمع **المدينيّ**.» فهذا الأخير اقترن، عموماً، بنشوء مجتمع يقوم على الاقتصاد البضاعيّ وعلى تقسيم العمل ونشوء المدينة كمركز اقتصاديّ وسياسيّ وثقافيّ الخ. وإلاّ، فسوف يلتقي رأيُ كيلو مع مَنْ يرى في التاريخ خزّاناً تشكلتْ عناصرهُ كلُّها أو معظمُها في بواكيره، و«المجتمع المدنيّ» يغدو ـ في هذه الحال ـ أحد هذه العناصر. وقد قاد ذلك الاعتقادُ أحدَ الكتاب المنخرطين في هذه الدعوة إلى الفكرة الكليّة التالية، وهي أنّ «الدولة في النهاية ليست إلاّ مؤسسةً من مؤسسات هذا المجتمع المدنيّ.» وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ بناء الدولة ـ في الحالة الأولى ـ مشروطٌ بوجود مجتمع «مدنيّ» أو «غيرِ» مدنيّ (وهنا نضع يدنا على خلط بين المجتمع العموميّ الذي يمثِّل بداهةَ الاجتماع البشريّ، والمجتمعِ المدنيّ بمثابته حالةً متقدِّمةً في التاريخ الاجتماعيّ)، في حين تَظْهر الدولةُ ـ في الحالة الثانية ـ بوصفها إحدى مؤسَّسات المجتمع المدنيّ ذاته. وفي الحالتَيْن، نفتقد تدقيقاً تاريخيّاً ووظيفيّاً للمصطلحات الثلاثة: المجتمع العموميّ، والدولة، والمجتمع المدنيّ.

١ ـ جريدة **النهار** البيروتيّة، الخميس في ١ شباط ٢٠٠١.

إشكالية «المجتمع المدنيّ» في الثقافة السورية الراهنة

ويتّضح الموقفُ التأسيسيّ من الدولة، لدى الأستاذ كيلو، بالتباس آخر أو بإشكالٍ معرفيّ تاريخيّ آخر، حين يُفصح عن طموحه في التأسيس لـ «سلطة مختلفة تكون سلطةً لدولةٍ هي لمجتمعها كلِّه، لا لِفرْقة من فِرَقه أو تيارٍ من تياراته أو طبقةٍ من طبقاته.» وقد يصحّ الأخذُ بهذا الذي يعلنه الأستاذ كيلو لو أتى في سياق خطاب سياسيّ تعبويّ (إيديولوجيّ). ولكنّه حين يُطرَحُ في مقالة تَهْدف إلى «تحديد الخلاف حول مقولة المجتمع المدنيّ... وتعدُّدِ طرائق فهمه وصعوبةِ تعريفه [وتحديد] أنماطه وأشكال علاقته بالدولة،» كما يجيء في كلامه، فإنّ تفحُّصَه تاريخياً ومعرفياً ومنطقياً يصبح أمراً لازماً.

هاهنا نتساءل ما إذا كان نشوءُ الدولة استجابةً لطموحٍ ما من قبيل إيجاد «عقد اجتماعيّ» يتواضع أفرادُ المجتمع على صكّه، بحيث تَكْتسب الدولةُ بمقتضاه وظيفةَ الدفاع عن كل وحدات هذا المجتمع. ونحن نرى أنّ الدولة، إذ تنشأ، فإنّها تكون قد أتت وفق بنية محدَّدة، ضمناً وإضماراً أو صراحة وإعلاناً، بحدود الوظائف الطبقيّة المنُوطة بها. ذلك لأنّها هي نفسها نتاجُ تطورٍ مجتمعيّ طبقيّ أولاً، ولأنّها تعبيرٌ عن مستوى رفيع في هذا التطوُّر ثانياً: إنّها تَضْبط «عقلَ حاملها الاجتماعيّ»، المتمثِّل بالطبقة أو بالطبقات القابعة وراءها. ولذلك نلاحظ أنّ أطروحة «العقد الاجتماعيّ» هي ـ في نشأتها التاريخيّة ـ إيديولوجيّة احتفائيّة ذاتُ طابعٍ شعبويّ أفْصح عن نفسه في مرحلة انتصار الثورة البورجوازيّة الفرنسيّة التي ظهرتْ وكأنّها ثورةٌ تمت عبر الجميع وتُثْمر لصالح الجميع.

إنّ ذلك النزوع إلى النظر إلى «الدولة» من موقع أوتوبيا مثاليّة، وبوصفها ثمرةَ الجميع، ومن أجل الجميع، وفوق الطبقات، نواجهه كذلك على صعيد النظر إلى «المجتمع المدنيّ» لدى بعض دعاته. فالمجتمع الأخير يتحوّل إلى مخلِّص للبشريّة في أهدافها وغاياتها ومصالحها ومطامحها. فأحد هؤلاء الدعاة يكتب قائلاً: «إنّ الأهداف والغايات جميعها، وكلُّ المصالح والمطامح، تحتاج لتحقيقها إلى المجتمع المدنيّ.»[1] وفي هذا وذاك، نضع يدنا على سمتَيْن رئيستَيْن كبريَيْن للدولة والمجتمع المدنيّ كليهما: ١) أنّهما ظاهرتان تحقُّقان، إذا ما تمكنتا من النشوء والاستمراريّة في مجتمعٍ بشريّ ما، الخلاصَ والمساواةَ ؛ و٢) أنّهما ظاهرتان غير مشروطتَيْن بالشروط التاريخيّة المشخَّصة. في الحالة الأولى نقف وجهاً لوجه أمام أوتوبيا مستمدَّةٍ من مشروعيّة الوضعيّة العربيّة والسوريّة الطامحة إلى التغيير والتحرُّر من أعباء واقع تعسٍ شقيّ. وأمّا في الحالة الثانية، فيَظْهر «التاريخُ» مهزوماً ومعلَّقاً بل ومُداناً أيضاً.

من أين نبدأ؟

برز الحوارُ في سوريا الراهنة حول المجتمع المدنيّ في حالة تاريخيّة وسوسيوثقافيّة وسياسيّة محدَّدة تتطلّع إلى التغيير، بعد عقود من السنين ظهرت البنيةُ المجتمعيةُ فيها وكأنّها مُغْلقة. ولذلك لم يكن ظهورُ الحوار المذكور صيغةً من سجالاتٍ نظريّةٍ برينة، وإنّما أتى مثْقلاً بأعباء من القضايا والمشكلات المعلّقة والجديدة. ولهذا كانت الأسئلة الإشكاليّة في مقدّمة تلك السجالات، وأهمُّها ما أفْصح عن نفسه على النحو التالي: «مِنْ أين نبدأ في عملية التغيير في سوريا ضمن حالة محليّة وإقليميّة وعالميّة معقّدة أشدَّ التعقيد؟»

ففي الداخل، هيمنةٌ لأجهزة تكاد تكون تامةً على المجتمع والدولة والمؤسَّسات، ومن ثم محاولةٌ لإجهاض الإرهاصات الأولى لتيار التطوير الوطنيّ الديموقراطيّ. وفي الوضع الإقليميّ، تعاظُمُ

١ ـ جريدة **الثورة**، ٢٠٠٠/١٢/٣٠.

طيب تيزيني

الإصلاح السوريّ: جدل الثقافيّ والسياسيّ

مشروع تأسيس الدولة الوطنيّة الدستوريّة مطلب راهن وملحّ، في حين يمثّل مشروعُ المجتمع المدنيّ حالة استراتيجيّة يُمْكن أن تَسْتهلك حقبة تاريخيّة أو أكثر من تطوّر الوضع السوريّ

الصراع التاريخيّ العربيّ الصهيونيّ، خصوصاً مع انطلاق الانتفاضة العظمى، انتفاضةِ الأقصى، التي قد تمثّل واحداً من أعظم الشروخ في جسد المشروع الصهيونيّ منذ ما ينوف على المائة عام. وفي الوضع العالميّ، نشوءُ النظام العولميّ الإمبرياليّ الجديد في رحم الإمبرياليّة الرأسماليّة، وسعيُه الحثيث إلى تفكيك العالم وتحويلِه إلى «سوق كونيّة سلِعيّة،» ومحاولتُه تفكيكَ الهُويات المثمِرة تاريخيّاً (مثل العقلانيّة والحداثة والوطنيّة والقوميّة الخ..) من طرف وإحياءَ الهُويات المستنفَدَةِ تاريخيّاً أو المعوّقة للتقدُّم التاريخيّ (مثل الطائفيّة والمذهبيّات الدينيّة) من طرف آخر.

في خضمّ تلك الوضعيّة المركّبة والمعقّدة، كان من طبائع الأمور المشخّصة أن يكتسب سؤال «من أين نبدأ؟» أولويةً حاسمة. هاهنا، أخذت المواقفُ تُفْصح عن نفسها مخالفةً ومتمايزةً. أمّا ما يتّصل بموضوع بحثنا في هذه المداخلة، فقد تبلور في صيغتَيْن راحتا تتّضحان شيئاً فشيئاً في سياق الكتابات السِّجاليّة التي نُشرتْ في الصحافة السوريّة (خصوصاً في جريدة **الثورة**) كما في الصحافة اللبنانيّة (جرائد **السفير** و**الحياة** و**النهار** وقبلها جريدة **المحرر نيوز**). وقد كانت البداية الأولى ـ على حدّ علمنا ـ التي طَرَحَتْ إشكاليّةَ «المجتمع المدنيّ» في سوريا قد ظهرتْ في مقالةٍ لنا حملتْ عنوان: «دولة القانون والمؤسّسات وحرية التعبير: بداية قبل كل بداية» في جريدة **الثورة**، بتاريخ ٢٠٠٠/١١/١١. وقد أردنا في هذه المقالة أن نثير فكرةَ التأسيس النظريّ السياسيّ والمعرفيّ لأولويّة الأسئلة والإجابات في مرحلة سوريا الجديدة. وجديرٌ بالقول إنّ ثمّة مقالةً نشرتْها جريدةُ **المحرر نيوز** عمل كاتبُها على تفنيدِ ما أخذ مثقفون سوريُّون يطرحونه في إطار «المجتمع المدنيّ» بوصفه مسألةً ينبغي مباشرةُ الدخولُ في عملية التأسيس العمليّ لها. وقد أنتجت الفكرةُ التالية، التي وردتْ في مقالتنا المذكورة، ردودَ فعل واسعةً في أوساط أولئك المثقفين، ومؤدّاها أنّ الإشكالية النظريّة الجديدة تتمثّل في دعوة مجموعات من السياسيِّين والمثقفين إلى إضعاف الدولة لصالح مؤسّسات «اجتماعيّة مدنيّة.» ويلاحَظ أنّ هذه الدعوة إلى إضعاف الدولة تأتي في مرحلة لم تتشكّل فيها هذه الأخيرة، وإنّما تشكلتْ فيها سلطاتٌ أخرى وأجهزةٌ أخرى قدّمتْ نفسها بديلاً عنها طوال عقود من الزمن؛ هذا بالإضافة إلى دعوة النظام العولميّ الإمبرياليّ الجديد إلى تفكيك الهويات التاريخيّة «المثمِرة تاريخيّاً،» ومنها الهويةُ الدولتيّة في العالم العربيّ. والطريف في هذا وذاك أنّ المطلوب راهناً يتمثّل ـ بالضبط ـ في تأسيس الدولة الحقيقيّة القادرة على ابتلاع ما يَدْخل في نطاق سلطات وأجهزة أمنيّة تحاول الخروجَ عليها. ولذلك، فإنّ الدعوة إلى المجتمع المؤسساتيّ (المدنيّ)، إنْ لم تَقْترن بالدعوة إلى تأسيس دولة متينة متماسكة قوية قانونيّة تَفْرض نفسَها على الجميع، فإنّها تتحوّل إلى عملية مرهِقةٍ جديدة.

لقد أثارت تلك المقالةُ عدداً من الكتّاب الذين حرّروا بعضَ المقالات لمهاجمتها، وخصوصاً لمهاجمة تلك الفقرة التي أوردناها توّاً. وكان الأستاذ كيلو واحداً من أولئك الكتّاب، فصدّرَ مقالتَه المذكورة آنفاً بطرْح مسألة «المجتمع المدنيّ،» كما وردتْ في مقالتي على النحو السابق، بأنّ وضعها بصيغة منطقيّة صُوَريّة، فكتب يقول إنّ الحوار حول المجتمع المدنيّ والدولة الوطنيّة «تحوّل... مادةَ جدلٍ يشبه جدلَ البيضة والدجاجة الشهيرة، الذي يَحْصر اهتمامَه في الإجابة عن سؤال واحد هو: أيُّهما يسبق، أويجب أن يَسْبق، الآخرَ: المجتمعُ المدنيّ أم الدولةُ الوطنيّة؟» ولكنّ الحقّ أنّ قراءة كيلو لمقالتنا كانت مشوبةً بكثير من الاستعجال، وبقليل من الرويّة المنهجيّة النظريّة، وجرى إغفالُ الوجه الحاسم في هذه المقالة وفي الفقرة المقتطعة منها خصوصاً. فلم يَكُنْ في المقالة مثلُ تلك

إشكالية «المجتمع المدنيّ» في الثقافة السورية الراهنة

الصيغة التي قدّمها الأستاذ كيلو: «إمّا... وإمّا،» بل سعيٌ لوضع اليد على ما هو حاسمٌ راهناً ضمن الوضع السوريّ الراهن ومن دون إغفالٍ للوجه أو للأوجه الأخيرة التي قد تندرج في مرحلة أو في مراحل أخرى لاحقاً. وهذا ما اتّضح في المقالتَيْن الأُخريَيْن، اللتَيْن نُشرتا في جريدة **الثورة** الدمشقيّة لاحقاً (الأولى بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٩، والثانية بتاريخ ٢٠٠١/١/٦). وجدير بالتنويه أنّ الأستاذ كيلو كَتَبَ مقالتَه ونَشَرَها في تاريخ لاحق على هَذَيْن التاريخَيْن الأخيرَيْن (وكان تاريخها في ٢٠٠١/٢/١)؛ وهو ما يقتضي الافتراضَ أنّه قرأها قبل كتابة مقالته، كما كان قد قرأ مقالتنا الأولى المنوّه إليها من قبل. ويُمْكن ملاحظةُ أنّ «أصدقاء المجتمع المدنيّ،» في معظمهم، تركوا العنانَ يتّجه سريعاً نحو خطوات تطبيقيّة بكيفيّة غير متوازنة مع أفكارهم وتصوُّراتهم ومقارباتهم حول المنظومة المنهجيّة والمعرفيّة والإيديولوجيّة المتّصلة بـ «المجتمع» المَعْنيّ. كان هنالك لهاثٌ نحو الفعل وتضاؤلٌ على صعيد النظر؛ وهو ما أنْتج ما قد نعتبره خدوشاً بل شروخاً في العملية ذاتها، إذ لم يتسنّ للجميع ـ بمن فيهم كاتبُ هذا النصّ ـ أن يُنْتجوا من المعرفة العلميّة ما يُمْكن أن يمثّلَ مدخلاً نظريّاً ومنهجيّاً لما نحن بصدده!

ننطلق، الآن، من الفقرة التي أتينا عليها في سياق سابق من هذا المقال، لمحاولة وضع اليد على الإشكال المعرفيّ والمنهجيّ والتاريخيّ الماثل أمامنا. كما نضع في حسباننا المسائلَ الأخرى التي أوردناها في مقالتيْنا الأُخريَيْن، يداً بيد مع الكتابات التي نُشرتْ في ذلك الوقت وقدّمها كتّابٌ أَظْهروا اهتماماً بما كتبناه وما يتّصل بما نحن في صدده الآن:

١ ـ إنّنا نرى في **مفهوم** «المجتمع الأهليّ» حالة مُشْكلةً في الفكر العربيّ عموماً؛ فهو ـ في عموم الموقف ـ ظلّ غيرَ ذي حضورٍ ملحوظٍ في هذا الفكر. ولكنّ **المجتمع** المدنيّ، من حيث هو واقعة سوسيولوجيّة مشخّصة، يُمْكن وضعُ اليد عليه، بقدْرٍ أو بآخر، خصوصاً في مرحلة الاستقلال الأولى في سوريا وربما حتى عام ١٩٥٨. وقد بُدئ بقضم هذا المجتمع، مع الدولة القانونيّة الدستوريّة والحياة السياسيّة وكذلك مع المجتمع العموميّ، من قبل مجموعةٍ من الأجهزة السلطويّة ستكوّن شيئاً فشيئاً ما نُطْلق عليه «دولةً أمنيةً» (بعد وضعه بين قوسَيْن تعبيراً عن إشكاليّة هذا المصطلح الدلاليّة).

٢ ـ انطلقنا من أنّ سؤال الأولويّة في ما يخصّ المرحلةَ الجديدةَ القديمةَ في سوريا يتّصل بمسألة **الدولة**، لا بمسألة **المجتمع المدنيّ**. أمّا المسوِّغ الذي رأيناه كامناً وراء ذلك، فينشعب إلى شعبتَيْن اثنتَيْن. وتتحدّد الشعبةُ الأولى منهما في ضرورة التمييز المنهجيّ والتاريخيّ بين أمرين متّصلَيْن بالمجتمع المدنيّ، يتمثّل أولهُما في الدعوة إلى المجتمع المدنيّ، في حين يُفْصح ثانيهما عن نفسه بصيغة هذا المجتمع نفسه. فإذا ما قُمْنا **بالدعوة** إلى هذا الأخير، فإنّ هذا ليس من شأنه أن يعني أنّه (أي المجتمع المدنيّ) أصبح **قائماً** أو ناجزاً في أشهر أو في سنة، لأنّ إنجازه هو بمثابة إنجاز مشروع تاريخيّ مديد يتعرّض لبنيات المجتمع السوريّ العامّة والخاصة بهدف تغييرها وإعادة بنائها عبر إنتاج ما يستجيب لنمط المجتمع المدنيّ بنحوٍ أو بآخر. وأن تقوم بذلك إنّما يعني العملَ مع الناس بحيث يتحوّلون ذاتاً فاعلةً واعيةً للتاريخ، بعد أن عاشوا سنين مديدةً بوصفهم موضوعاً متلقّياً للتاريخ عموماً. ولهذا، فإنّ السؤال المتعلّق بالمجتمع المدنيّ في الشرط التاريخيّ السوريّ المشخّص لا يمكن أن يكون متعلّقاً بسؤال الأولويّة في الفعل الجديد. أمّا على صعيد الدولة فإنّ الأمر لا يَحْتمل التمييزَ بين الدعوة إليها من طرف، والانخراطِ في إنتاجها من طرف آخر (وهنا تتحدّد الشعبة الثانية). ذلك لأنّ

طيب تيزيني

كأنّ بعض «أصدقاء المجتمع المدنيّ» أراد أن يقوم بدور «دولة» ترنو إلى أن تكون في طور التأسيس، وبدور مجتمع مازال شطر كبير من أبنائه أميّين

الوضعيّة السوريّة الراهنة لا تَحْتمل إرجاءَ تأسيس مثل هذه الدولة الوطنيّة الدستوريّة القانونيّة إذا ما أُريدَ لتيار التطوير والإصلاح والتحديث الوطنيّ الديموقراطيّ أن يأخذ مداه. إنّ مشروع تأسيس هذه الدولة هو من قَبيل مطلب خلاصيٍّ راهنٍ مُلحّ يحقّق عمليةَ إعادة بناء البلد، في حين يمثّل مشروعُ المجتمع المدنيّ حالةً استراتيجيّةً تاريخيّةً مفتوحةً يمكن أن تَسْتهلك حقبةً تاريخيّةً أو أكثرَ من تطوُّر الوضع السوريّ. ومن ثمّ، قد نعبِّر عن ذلك بأنّ العمليّة على صعيد الدولة تَسْتلزم توازياً وتزامناً تاريخيّاً بين الدعوة إلى إنشائها وتعميقها؛ أمّا العمليّة على صعيد المجتمع المدنيّ فلا تَسْتلزم مثلَ هذه العلاقة بين الدعوة إليه والعمل على تخليقه. هناك يبرز التجادُلُ بين الدعوة إلى الدولة والعمل على إنتاجها على نحوٍ مباشرٍ تضيق فيه التوازياتُ بين الاستراتيجيّة والمرحليّة. وأما هنا فيمكن أن تكون هذه التوازيات بين المنظومتَيْن، الدعوةِ إلى المجتمع المدنيّ والعملِ على إنتاجه، فسيحةً وبفضاء تاريخيّ مفتوح.

٣ ـ لم يضع معظمُ مَنْ كَتَبَ حول المجتمع المدنيّ وآلياته وعناصره وتجلّياته بعين الاعتبار أنّ الكثير الكثير ممّا طرحوه هو من شأن المجتمع السياسيّ. وهذا الأخير يمثّل ـ مع غيره ـ حقلَ تجلّي الدولة الوطنيّة الدستوريّة القانونيّة. فالحياة الحزبيّة، والحراك السياسيّ، والإقرارُ بالتعدُّديّة بأنواعها وكيفياتها، والحرياتُ الديموقراطيّة، ومبدأ تداول السلطة سلمياً، والمشاركةُ السياثقافيّة المباشرةُ في صوغ القرار وتنفيذه ومراقبته، وفصلُ السلطات عبر تواشجها جدليّاً، إنّ ذلك وغيره وهو من شؤون المجتمع السياسيّ الذي تكوِّنُ الدولةُ المعنيّةُ حقلَ تجلّيه وحامياً له وضامناً. لذلك، فإنّ ما جاء في ما قدّمه «أصدقاءُ المجتمع المدنيّ» في كتاباتهم ومداولاتهم يندرج في المهمات التاريخيّة لمثل تلك الدولة. وقد أَظْهر هذا الخطأُ النظريُّ المعرفيُّ، في عدم تبيُّن العلاقة بين المنظومتَيْن، كم هو مؤلمٌ أنّ ظلّ قليل أو كثير من أولئك يَعْتقدون أنّ مهماتهم الراهنة تقوم على إيجاد «لجان المجتمع المدنيّ» قبل الدعوة إلى تشكيل لجان ديموقراطيّة جديدة لمعالجة الإصلاح القضائيّ والتعليميّ والتربويّ والإداريّ في الهياكل القائمة ومن موقعها وباتجاه تطويرها أو تجاوزها. كما أَظْهر أنّ السعي في سبيل ذلك يَقْتضي وجودَ مؤسّسة قانونيّةٍ ضابطةٍ له وفاعلةٍ باتجاه تطويره. فبدا الأمرُ وكأنّ فريقاً منهم أو آخر أراد أن يقوم بدور «دولة» ترنو إلى أن تكون في طور التأسيس، وبدورِ مجتمعٍ مازال شطرٌ كبيرٌ من أبنائه أميّين ويعيشون على حوافي الزمن التاريخيّ. وأخيراً، أَظْهر الخطأُ المذكورُ إهمالاً (ضمنيّاً على الأقلّ) لدور الشعب في التأسيس لمثل تلك اللّجان، حين يمتلك الوعيَ التاريخيَّ بضرورته وبإمكان تحقيقه على نحوٍ يكون هو نفسُه ـ مع مثقفيه الوطنيّين الديموقراطيّين ـ في صُلْب العملية ذاتها. ويُمْكن القول إنّ الاعتقاد بكون المثقف السوريّ الوطنيّ الديموقراطيّ غيرَ ملتَزِمٍ بسقف التاريخ ـ فيَطْرح من القضايا ما يتماهى مع مُثُله العليا، كما ظَهَرَ في أدبيّاتِ مجموعةٍ من أولئك المثقفين ـ قد يقود إلى نتيجتَيْن اثنتَيْن بالغتَي الأذى بالنسبة إلى القضية المَعْنيّة هنا. أما الأولى منهما فستُضمر حدّاً من حدود النظر إلى الشعب على أنّه ـ إذْ هو غيرُ مُتمرِّسٍ بقضايا التنظير وغيرُ قادر على تكوين منظومة فكريّة نظريّة مؤسّسةٍ من موقع مُثُله العليا ـ غيرُ معنيّ بكيفيّةٍ مباشرةٍ في عملية التأسيس للمجتمع المدنيّ. لكنّ النتيجة الثانية تضع يدنا على واقع أنّ فريقاً أو آخر من «أصدقاء المجتمع المدنيّ» يُقصي من حسابه جدليّتَي الواقع والممكنات، والواقع والفكر. هاهنا تبرز النقائضُ من نمط : المثال مقابل الواقع، والمثال مقابل التاريخ، والبنية الذهنيّة «الدّاشرة» مقابل التاريخ المنضبط.

٤ ـ إذا كانت قضيةُ المجتمع المدنيّ قد وَجَدَتْ طرحَها المنهجيّ والنظريّ الاصطلاحيّ الباكر على أيدي مجموعة من المفكّرين والفلاسفة الغربيّين (مع الإشارة إلى تشكُّل بعض الإرهاصات الفكريّة المتعلّقة بهذا المصطلح لدى بعض الفلاسفة العرب مثل الفارابي وابن رشد)، فإنّ ذلك غيرُ ملزمٍ، على نحو مجانيّ وحَرْفيّ، للنظر من خلاله إلى مجتمعات ووضعيّات تاريخيّة ومجتمعيّة أخرى. وقد أشرنا، من قبل، إلى أنّ مثل هذا النظر يُفْضي إلى التمسُّك بالرماد وتضييع «الوهج المنهجيّ.» فنحن، والحال كذلك، نتعامل مع المصطلح بحريّةٍ علميّةٍ وإيديولوجيّةٍ مفتوحة، انطلاقاً من أنّ أيّ مصطلح يستمدّ مسوِّغاتِه من الخصوصيّات (النسبيّة) لكلّ مجتمعٍ أو حقبةٍ تاريخيّة. ومن ثمّ، ليس هناك من مسوِّغات خارج التاريخ والمجتمع المشخَّصيْن. نقول هذا للإشارة إلى بعض كتابات «المجتمع المدنيّ» التي قدَّمها أصحابُها مقيَّدةً بإلزاماتٍ منهجيّةٍ هي أَمْيَلُ إلى الأخذ بالنزعة السلَفية الفقْهية المتمثِّلة بـ «العنعنة.» فمرحلة النهوض التي نصبو إلى تحقيقها في سوريا اليوم تَسْتلزم النظرَ النقديّ التاريخيّ المفتوح إلى كلّ منهج ونظرية وعلى أساس ما ندعوه «جدليةَ المنهج والحدث.» ومن شأن ذلك، إنْ أُخذ به، أن يَضَعَ يَدنا على فكرة مركزيّة هي: أنّ أيّ منهج مدعوٌّ أبداً ودائماً إلى تصويب بنائه وفق تطور «الحَدَث» الذي يعالجه.

٥ ـ إنّ «المجتمع المدنيّ،» كما تبيِّن النتائجُ التي توصلنا إليها، يُفْصح عن نفسه عبر ثلاثة محاور مركزيّة، هي التالية:

أ ـ إنّه يتحدَّد بكونه حقلاً مجتمعيّاً من المؤسّسات غير الحكوميّة ومما يطابقها من منظومات سياسيّة وسوسيوثقافيّة وتنظيميّة تَنُوط بنفسها مهمةَ الدفاع عن المجتمع وحمايةِ حقوق مواطنيه في الحرية والكرامة والكفاية. أمّا هذه المهمّة فيمكن أن تَظْهر في ما قد يتشكّل من نزوع لدى المؤسّسات الحكوميّة إلى الهيمنة على تلك.

ومن ثم، فإنّ العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنيّ هي ـ في الأصل والعموم ـ علاقةُ تضايفٍ وتجادلٍ، ومن ثمّ علاقةُ تعاونٍ باتِّجاه تقدُّم المجتمع المعنيّ. ومن هنا، فإنّ مؤسّسات المجتمع المدنيّ، حين تقف في وجه محاولات الدولة للهيمنة عليه، تكون قد عملتْ على ضبطها وتصويبِ مؤسّساتها. وبالمقابل، حين تَنْزع مؤسّساتٌ من المجتمع المدنيّ إلى الخروج عن الخطّ الناظم للمجتمع العام ـ في حدوده الوطنيّة والدستوريّة والعقلانيّة والديموقراطيّة ـ فإنّ الدولة تمارسُ وظيفتَها حين تعمل على تصويب ذلك.

ب ـ تتحدَّد البنية السياسيّة والسوسيوثقافيّة والأخلاقيّة للمجتمع الوطنيّ في أنّه يقوم على نسيج «وطنيّ ديموقراطيّ» يتجاوز ما قبله من «مجتمع أهليّ.» فهذا الأخير يُفْصح عن نفسه عبر الوحدات المجتمعيّة التي تكوِّنه وتوحِّده، وأيضاً عَبْر تلك التي تمزِّقه وتجعل منه جُزُراً متجاورةً ذاتَ مصالح وأهداف ومواقع مختلفة؛ وهو ما يجعل إمكانية تفكُّكه الدائم أمراً محتملاً دائماً. فالطوائف والإثنيّات والمذاهب والفرق هي التي تشكِّل نسيجَه على أساس التعارض والتصارع فيما بينها على نحوٍ غيرِ مثمِرٍ تاريخيّاً، أيْ بصيغة صراعات دائريّة تَحْمل في ثناياها احتمالاتِ التفكيك بل والانتحار الجماعيّ. وعلى الضدّ من ذلك، يقوم المجتمعُ المدنيّ على نسيج من الوحدات الاجتماعيّة (فئات، شرائح، طبقات، شعب أو أمة) تنبني العلاقاتُ فيما بينها على أساس الوحدة (الوطنيّة أو القوميّة) والصراع، إنّما الصراع المُثْمِر تاريخيّاً، أي الذي يُحْدث تقدُّماً تاريخيّاً وتراكماً في عناصر هذا التقدُّم، من قبيل الصراع السياسيّ والثقافيّ والاجتماعيّ والطبقيّ والوطنيّ والقوميّ؛ وتكتسب الوحداتُ المجتمعيّة الأخرى (كالطوائف والإثنيّات والمذاهب والفرق) في حقله وظائفَ مستمدَّةً من كونه (أي المجتمع المدنيّ) هو أوّلاً بأول مجتمعٌ وطنيّ وتقوم آلياتُه على الوحدة والصراع

لا ينبغي غضّ النظر عمّن يحاول أن يدقّ إسفيناً بين حَمَلة التيار الإصلاحيّ في المؤسّسات الدولتيّة القائمة وبين ضمير الشعب: مثقفيه الوطنيّين والديموقراطيّين

بالاعتبار المثمِر تاريخيّاً، ومن كونه قادراً على صهر هذه الوحدات ضمن أفق عقلانيّ ديموقراطيّ يجعل منها موزائيكاً فاعلاً.

ج ـ يَظْهر المجتمعُ المدنيّ في صيغة القيم الإنسانيّة النبيلة المتمثّلة في التضامن والتعاون والتسامح والاحترام المتبادل، كما في القيم الفكريّة المثمِرة تاريخيّاً والحافزة على التقدُّم التاريخيّ مثل العقلانيّة والحداثة والتاريخ.

الكتلة التاريخيّة والإصلاح

إنّ ذلك كلّه يضع يدنا على نقطة حاسمة في ضبط «المجتمع المدنيّ» مصطلحاً وواقعاً، وبوصفه حالةً تاريخيّةً تنشأ ضروراتُها التاريخيّة في المجتمع الإنسانيّ العامّ، بحيث لا يُمْكن اصطناعُ هذه الضرورات بصيغة أو بأخرى. وهذا يعني أنّ الشعب هو الذي يُنْتج منظوماتِ تفكيره وآماله وتصوُّراته، بعلاقة تاريخيّة جدليّة عميقةٍ مع التراث العلميّ العالميّ، الأمر الذي يجعل الرهانَ على إيجاد مثلَ ذلك المجتمع المدنيّ أمراً متّصلاً بثلاثة حدود، هي: الشعب؛ والتاريخُ بوصفه سياقاً زمانيّاً إذا ما عوند فإنّه يمكن أن ينتقم لنفسه؛ والوعيُ التاريخيُّ بمن يمثّل حامله الثقافيّ، الذي إذ يَكْتشف أهميةَ الحضور الفاعل والواعي للشعب فإنّه يسعى إلى الاندماج فيه وعياً ومَسْلكاً، بحيث تَسقط ثنائيّةُ الشعب والمثقف. وهنا، يمكن تلمُّسُ دور «الكتلة الشعبيّة التاريخيّة» في التقدُّم التاريخيّ.

إنّ سوريا اليوم هي في أمسّ الحاجة التاريخيّة إلى تشكُّل مثل هذه «الكتلة،» التي هي وحدها القادرة على السير بنجاح نحو أهداف تيار التطوير والإصلاح والتحديث الوطنيّ الديموقراطيّ. وإنّ هذا، إذا ما وُضع في صدر أولويّات المثقفين الوطنيّين الديموقراطيّين والقوى الوطنيّة الديموقراطيّة في بنية النظام السياسيّ، فإنّه يمكن أن يخفّف من صعوباتٍ وتعقيداتٍ قد لا تُحْصى ويُراد لها أن توضَعَ في وجه ممثلي ذلك التيار. ولعلّنا نرى أخيراً أنّ مرحلة الانتقال، التي تمرّ بها سوريا، هي غاية في التعقيد والحساسية، بحيث لا يغدو وارداً غضُّ النظر عمّن يحاول أن يدقّ إسفيناً بين حَمَلة التيار المذكور في «المؤسسات الدوليّة القائمة» وبين مَنْ هُمْ ـ في الأصل ـ بمنزلة ضمير الشعب، أعني مثقفيه الوطنيّين الديموقراطيّين. وهؤلاء، كغيرهم، حين يخطئون ـ في كليّتهم أو قلّتهم ـ يجدون أنفسَهم، في سبيل الحفاظ على كونهم ذلك الضميرَ، مدعوّين إلى تصويب أخطائهم بتواضعٍ وشفافيةٍ وبإقرار الباحثين والمناضلين، الذين يَكْبُون ويُخْطئون ربما أكثر ممّا يصيبون في إطار مرحلة الانتقال المذكورة. وبالمقابل، فإنّ الوطنيّين الديموقراطيّين في كلّ حقلٍ من حقول المجتمع والسلطة يجدون أنفسهم مدعوّين إلى فتح صدورهم الكبيرة لاستيعاب ذلك كلّه باسم الوطن، بل باسم ما هو مدعوٌّ اليومَ إلى أن يعلو فوق كلّ الأسماء؛ ونعني به المشروعَ العربيَّ في التحرير والنهوض والتنوير. إنّها المرحلة الأكثرُ حساسيةً ودقةً في تاريخ سوريا الحديث والمعاصر، المرحلة التي تمثّل تقاطعاً هائلاً مع استحقاقات التطوير والإصلاح والتحديث، وفي مواجهة قوى عاتية تأتي من الخارج كما من الداخل وتجد وحدتَها ماثلةً في العمل على إسقاط النظام السياسيّ الوطنيّ، الذي لعله يكوِّن ـ مع الانتفاضة الماجدة ـ واحدةً من أكثر البؤر المتبقية في الواقع العربيّ والقادرة على أن تفعل شيئاً.

طيب تيزيني

مفكر سوري، وأستاذ في قسم الفلسفة في جامعة دمشق. له أكثر من عشرين كتابا في الفلسفة والفكر والنقد الحضاري والسياسي والثقافي.